الحل الكينزي للازمة الاقتصادية الرأسمالية

"النشوء الجنيني للعسكرة والارتقاء البربري للأمركة"

م. د. عبد الجبار محمود العبيدي
جامعة بغداد- كلية الادارة والاقتصاد
قسم المحاسبة

الخلاصة

يتضح من خلال ما تقدم ان الكينزية فيما قدمته كحل للازمة الرأسمالية (في صورتها النموذجية عام 1929) لم ترتقي الى مستوى الحل للازمة بمقدار ركونها في الاجل القصير .
وتجريد الاطار النظري من دور المناطق غير الرأسمالية / الحواشي (رغم اصرار النموذج الادعاء على افتراض الرأسمالية نظاما داخليا) من جهة، ومن عسكرة الاقتصاد، من جهة اخرى .

ان ما اعطى الكينزية من فرصة للاصطفاف النظرياتي، ليس استخدامها للمنطق (رغم شكليته) حسب، بل والتبطن بالمنطق لاخفاء الايحاءات اللامنظر فيها، واللا متعقل فيها، المعتمدة على فوتوغراف الحرب الكونية الاولى (فيما وفرته من استخدام كامل) ومحاولته اكسائها ثوبا مفاهيميا واطارا نظريا قائما على العسكرة، التي ان كانت قد شكلت عنصر انفلات متكرر من الازمة حقا، فهذا ليس بفضل نقص الاستهلاك الذي اقام نظريته عليه، بل بفعل نقص الدمار، نقص الحروب، نقص العسكرة (المثمرّة، المحققة، المتحولة الى ثروة خارج المتروبولات) ودورها في تحقيق الاستخدام الكامل .

ان هذا التلميح لتحويل الحواشي الى اسواق لتصريف اسلحة الدمار من خلال عسكرتها، واقراضها وتهيئتها للقيام بحروب النيابة، اسهم في منع وقهر وحرمان شعوب تلك البلدان من فرصتها التاريخية للتقدم واقامة نموذجها الحضاري الخاص،عبر اشغالها بالحروب المفتعلة المجانية التي تبهرك تفاهة اسبابها، وتخريب ميكانزماتها الداخلية لتصبح جاهزة للافتراس في تحول الرأسمالية الى امبريالية عولمية بربرية، عولمية مأمركة، عولمية ناقصة .

Abstract

Humanity has Suffered Greatly from the Economic crisis and instability, Before the Emergence of the rule of the Capitalist System, However, the reaons were Different. But almost Completely Contradictory. At a time When the Causes of the Crisis was due to the time Factor is the product of failure of productie forces, Bears modern Crises resoled by the progress that is in the embrace of the abundance, and as far as lies in the nature and content of the capitalist system itselfas a system based on the creation of productive capacities in excess unable to accomplish through demand by the chaos of production based, on the logic of the market on one hand, and the nature of the output and direction. On the other hand the relationship with the weather the crisis and the problems of growth capitalists was passing by Keynesian logic throuth increased spending, encouraging and creating opportunities for investment, Which were served to increase the surplus of new economic opportunities and reduced absorbed oer again because subjected to long-term plans and programs of short- term oriented to get rid of the waves of recession. In other words, The plans and programs for the treatment of the session was the same for the treatment of crisis ! Through greater spending a military character. Immersion in military solutions, which have become accustomed and Mstshlah (ex destructive impact out side Almitropoulat) by the junta bureaucracy financial Alaskartarih technological as well as industrial been behind the economy goes into chronic crisis / sustainable, With the decline of Science and capitalist thought Kept Keynesian and his following to provide answers out side militarization, waste and the exploits of war. Yet the force and turn cursing imperial approach to classify clothes after fatalistic represented globalization (after narrow, and deface and Amrktha). Were the real Alkrottraja efficiency adancing force to replace reason.

مقدمة

قاست البشرية كثيرا من الازمات والاضطرابات الاقتصادية، وقبل ظهور وسيادة النظام الرأسمالي، الا ان الاسباب كانت مختلفة، بل وتكاد تكون متناقضة تماما. ففي الوقت الذي ترجع فيه اسباب الازمة انذاك، الى عوامل، هي نتاج تخلف القوى المنتجة، بأنعكاساتها وارتداداتها الاجتماعية، الاقتصادية، والفكرية، معبرا عنها في ضعف امكانات السيطرة على الطبيعة، كالفيضانات، الامراض، الجفاف، المجاعات.....، التي تجعل من البلدان المزدهرة خرابا، ترتدي الازمات الحديثة (ابنة النظام الرأسمالي) حلة التقدم والتحضر ،بمقدار ما تتم في احضان نظام الوفرة ،نظام السيطرة المتزايدة على الطبيعة (كأمكان على الاقل) ، وبمقدار ما تكمن في طبيعة ومحتوى النظام الرأسمالي ذاته كنظام قائم على خلق طاقات انتاجية فائضة يعجز عن تحقيقها عبر الطلب، بحكم فوضى الانتاج القائم على منطق السوق وقواه الخفية، من جهة، وعلى طبيعة تلك المخرجات واتجاهها ،من جهة اخرى. في العلاقة مع ان تجاوز الازمة ومشاكل النمو الرأسماليين، كانت تتم حسب المنطق الكينزي من خلال زيادة الانفاق، وخلق الفرص المشجعة على الاستثمار، اللتين كانتا تؤديان الى زيادة الفائض الاقتصادي من جديد وتقلص فرص استيعابه، مرة تلو المرة، بسبب اخضاع الامد البعيد الى خطط وبرامج الامد القصير الموجه للتخلص من موجات الركود. بعبارة اخرى ،ان خطط وبرامج علاج الدورة كانت هي ذاتها لعلاج الازمة! من خلال المزيد من الانفاق عبر برامج وحلقات (عسكرة، تسلح، برامج فضاء/ عسكرة فضاء، خدمات السوبر، نفقات الدعاية، البهرجة، البذخ) ان كانت تسهم في الخروج من قاع الدورة فانها ادت عند حصول الازمة الى تكرارها المتسارع لتتحول منذ اواخر الستينيات الى ازمة عامة مزمنة ومستعصية تمثلت في التناقص المطلق في مخزون الرأسمال الثابت (من خلال عملية تجديد الانتاج على مستوى اضيق واضيق)، تراجع مستويات النمو ،زيادة العجز التجاري ثم عجز ميزان المدفوعات، زيادة المديونية، والتمويل التضخمي الذي اصبح (منذ اوائل السبعينيات) يؤدي الى مزيد من الكساد، فبينما يشجع الميل للتضخم المضاربة ويزيد من حركة (رأس المال المرابي) والنشاط المقامري (الاستثمار في الاوراق المالية) فأنه يزيد من البطالة ومن احتمالات اللجوء الى الحروب (على هامش المتروبولات حسب التلميحات الكينزية)، ويزيد من تعطل ولا جدوى الاليات التي كانت تقود الى الرواج من جديد، فلم يعد الطلب الاستثماري يلعب دور المحرك في الرواج، ولم تعد الفائدة تلعب دور المشجع على الاستثمار، ووسط ميل الربح للهبوط يزيد الضغط على الاجور ،ويعم نقص الطلب ،وفقدان الحساسية تجاه السياسة الانفاقية للحكومة بل والسياسات مجتمعة (رغم صدمة التوقعات التي جاءت بها نظرية التوقعات العقلانية (Rational expectation) اي ان الانفاق الحكومي سوف ينفخ في قربة واحدة، وهي التضخم بل وفي التوظيفات التي تزيد منه (بحكم اتجاهه نحو القطاعات الخدمية كممكن وحيد وسط هيمنة الاحتكارات، من جهة، ونقص العرض المتاح للسلع المدنية/ وفائض عرض السلع العسكرية، من جهة اخرى) لذا يمكن القول، ان الحل الكينزي للازمة القائم على تفسيرها تبعا لمطابقات تعسفية تحاول ان تخضع منطق الموضوع الى منطق الفكر واستخدام المنطق الذاتي لتصوير واقع زائف ،كانت السبب وراء ليس عسكرة الاقتصاد، فحسب، بل والسبب في تكرار الازمة، وان الانغماس في الحلول العسكرية المعتادة والمستسهلة (بحكم ان اثارها التدميرية تقع خارج المتروبولات) من قبل الطغمة البيروقراطية المالية العسكرتارية التكنولوجية كان وراء اقعاد الاقتصاد في ازمة مزمنة مستدامة، ومع تراجع العلم البرجوازي والفكر التبريري الكينزي ومن لف لفه على تقديم اجابات خارج العسكرة، ومأثرة الحروب، تتقدم القوة وتتحول شتيمة الامبريالية الى نهج بعد الباسها لباسا قدريا متمثلا بالعولمة (بعد تضييقها وتشويهها وامركتها). فحيث يتعطل الفكر وتتراجع كفائته تتقدم القوة وكفاءة القوة في اعتمادها ونسخها الاشكال القديمة للبربرية عبر بربرية تكنولوجية تعود الى البدائية من خلال اتجاهات توظيف العلم ضد السيطرة على الطبيعة، بل باعادة تغليب سيطرة الطبيعة على الانسان،

وهي تسعى الى حل الازمة من خلال خلق فرص متزايدة للطاقات الفائضة عبر التدمير والسرقة واللصوصية.

مشكلة البحث:

اكتناف الغرضية الفكر، والتبطن بالعلم لجر منطق الحركة الموضوعية الى منطق الفكر، عبر مطابقات تعسفية، وتفسيرات مجافية لحقيقة تدفق الحركة الاقتصادية الرأسمالية واشكال الانفلات منها.

هدف البحث:

الكشف عن المضامين الحقيقية للنظرية الكينزية، ودورها في توفير الغطاء الفكري لعسكرة الاقتصاد.

فرضية ومنهجية البحث:

ان تصنيف التحليل الكينزي متمثلا في طروحاته النظرية لمعالجة الازمة الاقتصادية الرأسمالية تحت باب مدرسة نقص الاستهلاك، هو تصنيف غير دقيق، وتوصيف مضلل للمركب الفكري الباطني لنظرية الكينزية، ويعود هذا التضليل في جزء كبير منه الى تقزيم المعرفة، وفك عرى الارتباطات والعلاقات على المستوى الموضوعي لصالح علاقات مفترضة التي ان كانت تصح على مستوى التحليل الاولي، فإنها لا تصح لأغراض البناء النظري الا بعد اعادة العلاقات المهملة تباعاً عبر عملية التقريب المتعاقب، وهذا حتم على الباحث اعتماد منهج التحليل التاريخي الوصفي المنطلق من الاستدلال العقلي على النتائج من المقدمات واعادة تركيب تلك النتائج كمقدمات للعملية الاقتصادية منظوراً لها في اطارها الكلي (المنظومي)، ومنظوراً لنظامها بإعتباره بناءاً مكوناً ليس من متروبولات متمثلة ببلدان غنية/ متقدمة، فحسب بل ومن حواشي ايضاً تمثل ريفاً/ اطرافاً/ توابعاً/ مستقلات تدور في فلك خدمته حسب اطواره التاريخية. وللوصول الى اثبات فرضيتنا تم تقسيم البحث الى عدة محاور:

تضمن المحور الاول على تعريف لطبيعة الازمة، والفرق بين الازمة والدورة، اشكال الانفلات من الازمة، والتفسير الكينزي للازمة.

في حين تناول المحور الثاني المقدمات المادية للعولمة، والمقدمات الفكرية لها متضمنة مناقشة التشوهات على عمل القوانين الموضوعية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

اما المحور الثالث فقد ركز على عرض بعض مظاهر العولمة وعلى مستويين الاول على مستوى المتروبولات، والثاني على مستوى الحواشي وجاءت الاستنتاجات لتشكل ختام البحث.

المحور الاول

يتضمن عرض لطبيعة الازمة الرأسمالية، توضيح الفرق بين الازمة والدورة، اشكال الانفلات من الازمة، التفسير الكينزي للازمة .

اولا. طبيعة الازمة الرأسمالية

ولدت الازمة الاقتصادية الرأسمالية مع الصناعة الكبيرة وبدقة اكبر بعد نصف قرن من قيام الثورة الصناعية، وعلى مدى يقرب من مئتي عام كانت الازمة، ومازالت تعمل على هز الكيان الرأسمالي كل عدة سنوات، وبشكل متجدد ودوري يصل فيها الانتاج والاستخدام في المراحل الاولى، الى مستوى عال، ثم يعود وينخفض مسببا الكساد الذي يصل الى نسب تقترب من نصف الطاقات الانتاجية المتاحة (كما هو الحال ابان الكساد العظيم عام 1929-1933) ويصل اعداد العاطلين الى نصف الطاقات البشرية النشيطة، ووسط الانخفاض الشديد في الاجور، وافلاس الفلاحين، وبفعل المعاناة من الفقر والكساد، يعمد الرأسماليون الى تدمير السلع، وبالتالي تهدم الجهاز الانتاجي نفسه (ل .م . ليونيتيف.1967. ص116). وبينما كانت الازمات السابقة على الرأسمالية تحصل بسبب نقص الغذاء ،على اعتبار ان تناقص الانتاج الزراعي (1) وبالتالي مردود العمل الزراعي يشكل الاصل الاول للازمة ما قبل الرأسمالية (ارنست ماندل .1972 .ج2 ص6)، متمثلة حينذاك بنقص القيم الاستعمالية، ضعف مستوى التبادل، عدم كفاية تطور وسائل النقل ،نجد ان الازمة الرأسمالية تحصل، وعلى العكس تماما من كل الازمات السابقة عليها لا بسبب نقص الغذاء، او نقص القيم الاستعمالية بل بسبب فيض تلك القيم، ولكن ليس بأعتبارها قيما استعمالية use-value بل باعتبارها قيما تبادلية Exchange value ذاك ان النظام الرأسمالي هو النظام الوحيد في التأريخ الذي سّيد الاستثنائي منذ اعتلت المقتضيات المادية الصرفة على المقتضيات الروحية والنفسية والاخلاقية، ومنذ تم التحول عن الشكل الاستعمالي للثروة، حين اصبح تراكم الثروة في شكل قيم تبادلية يشكل جوهر النشاط الاقتصادي.

ثانيا . الازمة والدورة The crisis and Business cycle

يحصل خلط احيانا بين الازمة وبين الدورة وهذا يحدو بنا الى استبطان مضامينهما بدقة للتمييزبينهما ليس على المستوى المفاهيمي والاصطلاحي وانما لتمييز الحدث التاريخي ومعرفة مدى عمقه ومساسه بالمكونات النظامية وجوهر النمط الاقتصادي .

في الازمة يحصل الدمار المادي لعناصر الانتاج كنتيجة، كحدث بعدي post accident، كما ان الازمة لا تحدث لأن عدد العاملين في الانتاج تناقص، وانما يتناقص عدد العاملين في مختلف قطاعات الانتاج لأن الازمة وقعت (بول باران ،بول سويزي. 1971.) وهذا ليس كل شئ، فالازمة تنطوي على مكنونات اقتصادية من حيث ما تنطوي عليه من ركود بل وغوص في قاع الركود بشكل متزايد، وارتفاع غير عادي (خارج النسب التي يشرعنها النظام لنفسه) في نسب البطالة وانخفاض معدلات النمو، وقل توقف النمو! الى جانب المكنون الاجتماعي المتمثل بتصاعد قلق الطبقات السائدة، وتفشي النقم ،واستشراء اعداء النظام باتجاه التحشد والتربص وبشكل يهدد النظام في جذوره. فالازمة ليست السير الدوري للاقتصاد بل الحركة الجوهرية له، حده. واذا كانت الدورة الاقتصادية تملك منطق حركتها الخاص (من الركود-الرواج- الطفرة- الازدهار) فان الازمة هي مرحلة نفي ذلك المنطق (الداخلي للحركة) من حيث عمقها وشمولها وطول امدها وميلها للاستقرار (قبل توليد عناصر الخروج من الازمة) (2) ويعبر ادغار موران عنها بأنها ((لا تتجلى كتصدع في خط مستمر، اضطراب في منظومة كانت، حتى ذلك الحين، مستقرة ظاهريا فقط، بل تتجلى، ايضا، كتزايد للاحداث العشوائية، وبالتالي لظروب عدم اليقين. انها تتجلى في تحول التكاملات الى تنازعات، وفي النمو السريع للانحرافات الى اتجاهات، وفي تسارع سلاسل افاعيل

حالــة (بتشــديد الــلام) للبنــى/ مفككــة/ تغـذيات موجيــة راجعــة، وفــي انقطــاع الانتظامــات)) (ادغار موران .1992 .ص306) .

ثالثا .اشكال الانفلات من الازمة

لم تكن المعاودة الى تكرار اجترار منطق الحركة السابقة في شكلها المعدل ،والتكيف لها ،الا شكلا للانفلات من الازمة ،وليس نفيا لها ،وباستعادة تعبير انطونيو نيغري ((ليس الازمة عكس النمو ،بل هي صورته نفسها)) (المصدر السابق ص307) .

حيث استطاع النظام الذي يميل الى خلق عناصر نفيه ،ان يخلق عناصر تجاوزها ،وهذا ليس بفعل المرونة والقدرات الخرافية الذاتية للنظام (في حدود متروبولاته) بل بفعل قدراته المنفلتة من كل اعتبار قيمي والتي اقام عرشه عليها (من نهب وسلب وقرصنة وسطو على الشعوب الاخرى ،في مرحلته التجاريه ،ودمجها لاحقا بحركته عن طريق التوسع الافقي للنظام الرأسمالي بامتدادات جغرافية كونية، بالدخول الى تشكيلات غير رأسمالية وتوظيف عناصر ضعفها (قبل ان تصير تخلفا) لتحقيق تقدمه الخاص وضمان تردي انتاجها، وتخريب قدراتها الانتاجية لضمان تصريف الفائض، وتعطيل نموها لضمان نمو متروبولاتها، وئد صناعاتها لضمان صادراته، حرمانها من طاقاتها البشرية (عبر المتاجرة بها في سوق النخاسة) لضمان عمالة رخيصة لديه، استقطاب وامتصاص عقولها ونخبها العلمية لمنع تشكل تكنولوجيتها الذاتية، وبين هذا التخريب المتعمد وبين التصنيع الممنوع اللاحق ،سرعان ما اقتضت الحاجة الى (تنويرها وتحضيرها) وتنميتها لاحقا (والتي اصبحت مطلبا ملحا حسب برنامج ترومان ذي النقاط الاربعة) وهنا تجدر الاشارة الى ان هذه التنمية التي لم تعمل على تغيير الهياكل الاقتصادية لتلك البلدان طيلة اكثر من نصف قرن الانها لعبت طيلة تلك الفترة وما زالت تلعب ادوارا مماثلة لما ادته الاكتشافات التاريخية الكبرى والحروب (ولو على درجة اشد وابلغ احيانا من حيث الكم والنوع) في انفلات النظام من ازماته المستعصية (عبد الجبار محمود العبيدي .1992 ص69-70)، من خلال ستراتيجيات معروفة تواترت مع طلاقها من الاستعمار وتحويلها الى (دول مستقلة) على غرار تحرير العبيد (كشرط لتحول العبد الى حر في بيع ذراعيه) بما اقتضاه ذلك من ضرورة تسليحها(او ليست دول ذات سيادة !) لتحقيق الانتاج العسكري لاقتصاد ما بعد الحرب العالمية الثانية وبعد عسكرة الحواشي (المستقلات) بالفائض العسكري (وبالذات بعد رفع اسعار النفط) ثم تهيئتها للقيام بالحروب بالنيابة ،ولما لم تكن تلك الحروب كافية (3) لألتهام مخرجات فائض الانتاج العسكري والتدميري داخل المتروبولات وبعد تفكيك الاتحاد السوفيتي (السابق)، اصبح يقع على عاتق الدولة الرأسمالية في قطبها الاوحد القيام

بخلق الذرائع لشن الحروب بذاتها وتدمير وتخريب البلدان (المطلقة منذ نصف قرن من استعمار سابق) وهذا اقتضى البدء بالحفر في الارض الرخوة، فالحواشي التي تم عسكرتها وتحويلها الى ترسانات لمختلف انواع الانتاج العسكري الفائض، والتي كانت بالامس تقوم بحروب النيابة. اصبح مطلوب الان تدميرها وتخريبها من خلال شن حروب مباشرة عليها تحت مسميات فضفاضة بعد تأمين وضمان عدم استخدام تلك الترسانة في حلقاتها المتقدمة ضدها، كأدوار تعويضية لعدم كفاية الحروب البينية (في الحواشي) على التهام مخرجات النظام العسكرتاري الاول كونيا، تلك السياسة تتجلى بشكل ناصع اليوم في الحاجة الى تدمير/ اعمار/عسكرة (المستقلات) واحدا تلو الاخر (وحسب مقتضيات الماكنة العسكرية والمدنية الرأسمالية) بأتجاه الحفاظ على مفعول قانون التطور اللامتكافيء الذي يحكم حركة النظام، من جهة، ومن جهة اخرى، ضمان استمرار شروط عسكرة الاقتصاد من دون المساس به ومن دون الاشتراك في حروب بينية جديدة (على مستوى المتروبولات العظمى) وتأجيل ظهورها. وهذا ما يوفره كغطاء تبريري تقريضي التفسير الكينزي للازمة .

رابعا .التفسير الكينزي للأزمة

اقام كينز نظريته التي تعتبر من النظريات التي تندرج في تفسير الازمة الاقتصادية الرأسمالية تحت باب نقص الاستهلاك.اذ يعتقد ان الاستهلاك يحدد الانتاج في الوضع الاعتيادي للمجتمعات الصناعية الحديثة، وليس العكس (كما كان يعتقد الكلاسيكيون من خلال مقولة جان بابيت ساي من ان العرض يخلق طلبه الخاص) وان الرأسمال انما يتكون ليس نتيجة الميل للادخار، بل استجابة للطلب الناتج عن الاستهلاك الحالي، او الاستهلاك المتوقع، ويستنتج، بان التدابير المتخذة لاعادة توزيع الدخول بالشكل الذي يرفع الميل للاستهلاك، قد تكون مواتية لنمو راس المال، واعتمد كينز لاثبات حجته تلك عددا من الفروض يمكن اختصارها بالاتي:- (اوليفر .س .كوكس .1972 .ص278)

1- ان عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية كتعبير عن الليبرالية، بل وكركن من اركان الفكر الرأسمالي يمكن ازاحته، فصله عن النظام الرأسمالي .
2- ان الرأسمالية في جوهرها نظام داخلي (4) .
3- امكانية الرأسمالية الاحتفاظ بالرخاء من خلال توجيه استثماراتها لاشباع الحاجات الاستهلاكية لسكانها.
4- التلميح الى الحروب، وعسكرة الاقتصاد، بكل ما يتضمنه من عناصر نفخ في التسلح، والتجهيز العسكري، منطلقا من دور الحرب العالمية الاولى في رفع نسب العمالة والدخل، قائلا "لقد حققت اشتراكية الحرب من دون ريب انتاجا للثروة على نطاق واسع اكبر بكثير من كل ماعرفناه في فترات السلم، لانه بالرغم من ان السلع والخدمات كانت مخصصة للافناء العقيم والمباشر، الانها ثروة رغم ذلك" وهذا هو الذي دفعه للقول "الا يمكن تكرار المأثرة في الاوقات الاعتيادية" .
5- تأكيد كينز على اذكاء نار الحروب على هامش النظام الرأسمالي، اي في توابعه وحواشيه، فلكي تصبح السلع والخدمات المخصصة للافناء العقيم، ثروة، فلا يمكن ان يتم ذلك باستمرارالاشتراك في الحروب المباشرة لما يعنيه ذلك من تدمير مستمر للثروات المحلية (على مستوى المتروبولات) وتقليص الانتاج ،وتجديد الانتاج على مستوى اضيق اكثر فاكثر، ولكن ولاجل استمرار عملية الانتاج الموسعة منطقيا، فلابد من تحقيق الانتاج العسكري (اي بيعه)، وهذا لن يتم الا باشعال نار الحروب خارج المتروبولات او المراكز الراسمالية، والاكيف يمكن" تكرار تلك المأثرة- اي مأثرة الحرب- في الاوقات الاعتيادية" حسب قوله؟ وهو الذي يقول ايضا" في اوقات الحرب يعمل الانفاق الحكومي على اطلاق الكرة المتدحرجة، ويجب ان يفعل ذلك بنفس الوسيلة في اوقات السلم " ولأجل ان يتم هذا فلابد من توافر قدر كاف من قبول الشعب "ولأجل قبول الشعب لبرنامج التسلح فيجب ان يحشر في عقول الناس بأنتظام فكرة وجود خطر خارجي، وتشن حملات لاتتوقف من الدعاية الرسمية، وغير الرسمية التي تمولها الحكومات والاحتكارات بهدف الوصول الى تماثل الرأي ... وعندما تفشل الدعاية وحشو المخ والضغط الاجتماعي في ان يبقى خاضعا لمتطلبات الامبريالية، تفتعل الحوادث لكي توفر أساسا للمخاوف المغروسة، وتعطي مادة للهستيريا التي تدعم بأنتظام، ومن السهل خلق مثل هذه الحوادث "(بول باران .1971 .ص197) .

هنا يسبق كينز هتغتون بما يقرب ثلاثة ارباع القرن في التأكيد على خلق مبررات الصراع. ألا ان الفرق بينهما هو ان الاول يعالج العسكرة بأعتبارها حدثا طارئا على الحركة/ النمو في حين يطرح هنتغتون الصراع كتشغيل للعسكرة ،كتعبير عن الحركة/ النمو التي اصبحت حدثا طارئا على النظام !! .

ذلك ان كينز، وفي الوقت الذي ينطلق فيه من الاستهلاك بالمعنى النافع، ينتهي الى الاستهلاك المحض. لهذا جاء تأكيده على ارتباط الزيادة في الاستثمار بالاستهلاك من خلال العمالة هامشيا، رغم كل التوصيفات لنظريته كنظرية تندرج تحت باب نقص الاستهلاك. وما افرغها من محتواها هو

انفصالها عن اهمية التجديدات والاضافات الى الطاقة الانتاجية، ودورها في استمرار العملية الرأسمالية، من خلال ما يأتي:-

أ- ان التجديدات والابتكارات تؤدي ليس الى زيادة الاستخدام بل الى زيادة جيش العاطلين (باران .سويزي .مصدر سابق. ص222) .

ب- ان ادعائه زيادة الطلب على القطاع رقم 2 (المنتج للسلع الاستهلاكية) من خلال زيادة التوظيفات في القطاع رقم 1 (المنتج للسلع الرأسمالية) ودورهما معا في زيادة الناتج القومي من خلال المضاعف والمعجل وبالتالي زيادة حجم الاستهلاك على المستوى الكلي **macro** لا يبرز اثره حقيقة الا مع وجود ميول استهلاكية متحركة باتجاه اعلى . فكيف الحال اذا سرنا على افتراضه باتجاه الميول الاستهلاكية للثبات، وتخلفها عن اللحاق بنمو القطاع رقم (1) (والاس بيترسون .1968 .ص289) .

ج – ان تأكيد كينز على كلفة الاستثمار واهميتها في اشاعة التفاؤل، وحفز المستثمرين ،فيه مبالغة كبيرة ،ذاك ان الدافع الحقيقي ليس هو الربح المتوقع ،بل الربح الفعلي الذي يقوم على طبيعة المرحلة وموقعها في الدورة الاقتصادية. لذا نجده يؤكد في مكان اخر على تخفيض الاجر الحقيقي للعامل بتضخم معتدل (حسب تعبيره) لبلوغ الوعد بالاستخدام الكامل عند مستوى اجر منخفض كتضحية من قبل العمال لتحقيق ذلك الوعد، وهنا يقع في تناقض صارخ بين دعوته الى خلق قوة شرائية لزيادة الطلب الاستهلاكي وبين ضرورة تخفيض الاجر لتحقيق الاستخدام الكلي!، وكأن به يريد ان يعيد الى الاذهان الافتراض الكلاسيكي كون الاجور محكوم عليها بقوانين جبرية. وامام واقعة التقدم التكنولوجي، وزيادة معدل الابتكار كضرورة، وزيادة معدل احلال راس المال محل العمل، وزيادة التركيب العضوي لراس المال (غير القابل للقسمة) مقابل زيادة البطالة. فان امكانية حصول الازمة ستكون واردة اكثر ولكن ليس باعتبارها تقوم على نقص الانفاق الاستهلاكي، وان الانفاق الاستهلاكي، حسب زعمه، داله متناقصة للدخل، وانما تحصل الازمة لان الانفاق الاستهلاكي اصبح داله متناقصة للتقدم التكنولوجي .

د . ان نظرية نقص الاستهلاك الكينزي لا تفسر الطلب الا على قطاع واحد هو القطاع الثاني، والذي لم يعد القطاع الاول معلولا به الا في جزء منه، ولكن، ومنذ ما قبل الحرب العالمية الثانية، اصبح الانفاق العسكري يحتل مكانا متقدما، بل واصبح قطاعا قائما بذاته على الاقل منذ اوائل الخمسينيات، وفي **U.S.A** على وجه الخصوص. ومع تصاعد حدة الحرب الباردة والتنافس بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي وظهور ما يسمى دولة الرفاه في الخطاب الاعلامي الرأسمالي كان يتشكل قطاعا جديدا (خامسا) هو قطاع سوبر خدمات، وبالتدقيق فيما تشكله هذه القطاعات من وزن نسبي داخل **GNP**، ومن الفائض المتولد عنهما، والممتص فيهما، ستتكون لنا فكرة واضحة عن ان جوهر الازمة لا يتعلق بنقص الاستهلاك، بل ان الاخير، لا يفسر الا جزء محدود منها (اي الازمة) ولم يستطع تفسير نقص الطلب الكامن على القطاعات الاخرى (كالتسلح والفضاء والسوبر خدمات) وهنا يقع كينز في تناقض صارخ مع طروحاته. ففي الوقت الذي وضع المقدمات الاساسية لعسكرة الاقتصاد (على المستوى النظري) تجاهل دمجها في النظام الداخلي لنظريته .

ذاك ان منطق الحركة الجديد اصبح يستمد كليا من الربح، وان الانسجام والتكييف في الحركة القائمة على الربح اخذت تعمل منذ الكينزية (على اقل تقدير) خارج عناصر الانسجام والتكييف بين الانتاج وغايته الاستهلاك، منذ كف الانتاج عن ان تكون له غاية اخرى غير الربح. اي منذ تحرر الانتاج (في جزء هام منه) من الاستهلاك (بالمعنى النافع)، ومنذ اصبح الاستهلاك لا يعدو يكون غير مصدر مولد للربح، بغض النظرعن محتواه سواء اكان تبديدا، تصريفا، تدميرا.. ليس مهما، المهم، هو قدرته على ضمان ربح وخدمة الربح وليكن الطوفان !

ان تحقيق كل ذالك كان مرتبطا بالضرورة بنسق من التطورات العلمية ومختبرات البحث والتطوير التي اخذت تضطلع الى جانب الدولة بخلق اسباب الحركة (المعتلة) في العلاقة بنسق جديد

للافكار يتجه نحو تحقيق سيطرة متزايدة على الحواشي/ المستقلات بعد بوار مشروع مارشال (5) ، وبروز اوروبا ثانية على الساحة الدولية كمنافس اقتصادي لا يستهان به مع معطى دور الانتاج العسكري المتزايد الاثر الذي اصبحت تدور كل المتغيرات الاخرى في فلكه قسرا.وهذا ما سنتناوله تباعا .

المحور الثاني

يتضمن عرض المقدمات المادية للعولمة، المقدمات الفكرية للعولمة ويحلل التشوهات التي طرأت على عمل القوانين الموضوعية

اولا . المقدمات المادية للعولمة:- (فؤاد مرسي .1990 .ص37-57)

(محمد عبد الشفيع .1984 .ص19-45)

شهد الثلث الاخير من القرن المنصرم تطورات كانت بمثابة الفتح للدخول في مرحلة جديدة من مراحل تطور النظام الرأسمالي تمثلت في، التقدم الهائل في مجال العلوم الحيوية، الكيمياء النووية، الهندسة الوراثية، ثورة المعلومات، ثورة الاتصالات، التي تراكمت مكتشفاتها طيلة عقد الستينيات.اذ اندمج العلم حقا في الانتاج وتحول الى قوة منتجة تمثلت بنشوء صناعات جديدة هي صناعة الحياة (سلعها الغذاء) ،صناعة المعرفة (سلعها التراخيص والبراءات) صناعة المعلومات (سلعها هي تلك التي يرتفع فيها مكون المعلومات كالالات الحاسبة، الروبوت، الالكترونيات الدقيقة) صناعة الاتصالات (سلعها اجهزة و وسائل الاتصال) الصناعة التخليقية (سلعها المواد الاولية) مقابل تراجع الوزن النسبي للصناعات التقليدية (الحديد والصلب، البتروكيميات، السيارات) كما اخذت منشأت عملاقة على درجة عالية من التخصص على عاتقها الاضطلاع بمهمة البحث والتطوير التي تشترك فيها الدولة من خلال العقود، الاعانات، الاعفائات الضريبية، لتعزيز الوزن النسبي لتلك الصناعات فيGNP مترافقة باحلال الالات ذاتية الحركة التي تدار بالسبرانتيك Cybernetic (علم الرقابة على الالات المدارة ذاتيا).

ان هذه التطورات فتحت الباب واسعا امام تنميط Standardization المنتج الى درجة متناهية متوجة بنظام الIZO كتفريخ منطقي موضوعي لتلك التطورات .

ان هذه التطورات ذاتها وبفعل المضاهاة بين نظامي الالة والجسم الحي، فقد تم تطبيق السايبرانية على العمليات البايولوجية، واخيرا على تماثلات النسق الاجتماعي، وهكذا وكتفريخ منطقي موضوعي لاحق اصبح تحقيق اندماج دولي شامل في ظل الادارة والتحكم الرأسمالي (عن بعد) كامكان قائما، وهذا حتم ضرورة توفر غطاء فكري يرفد تلك الحركة ويساندها .

ثانيا . المقدمات الفكرية للعولمة

ان الاختلالات في شروط التوازن والنمو المتقطع للانتاج الرأسمالي، وتعاقب العجز في قدرة الرأسمالية على تجديد الانتاج دون اختلالات في التوازن، ادت الى انعطاف خطير في الفكر الاقتصادي بتبوء الكينزية عرش الريادة في الانقلاب على الفكر الارثذوكسي الذي اصبح ماض معيب، عتيق، كلاسيكي، سلط الكينزيون والتيارات اللاحقة عليه جام غضبهم .لتعارضه مع التطور الموضوعي كما يروه هم. والحقيقة ليس الفكر هو الذي اصبح يتعارض مع التطور الموضوعي، انما فوضى الانتاج، ولا منطقية وعقلانية (العقلانية ليس من الوجهة الحسابية المحضة وانما من الوجهة الاجتماعية الكلية) السيرورة الاقتصادية، هما اللذان اصبحا يتعارضان مع الفكر الارثذوكسي . من خلال الاتي :-

1. تحول الاهتمام من خلق وتكديس الثروة (كقيم نافعة لعالم مازالت الشحة تهيمن على معظم اجزاءه) الى الحفاظ على مستويات تراكمها ونموها (كقيم محضة).

2. انتقال التنظير من الاحاطة بموضوعة النمو والتراكم الى استحثاث الاول وتصريف الثاني كممر وحيد لضمان الحركة المهددة بالتوقف .
3. التحول من جانب العرض (الانتاج) الى الطلب، ومن الاستثمار (كتكوين وبناء لقاعدة مادية للانتاج) الى التوظيف (كتكوين محض للارباح) .
4. التحول من مواجهة التضخم الى خلق مقصود له (في سيرورته من النصح الكينزي وصعودا الى التخلي عن القواعد المنظمة للاصدار النقدي، والتخلي لاحقا عن اتفاقية برتن وودز، متوجة بفك ارتباط الدولار بالذهب في 15 اب 1971 على يد الرئيس الامريكي نيكسون). (عبد المنعم السيد علي . 1984) (سيدني رولف وجيميس. ل . بيرتل.1977. ص12)
5. التحول من خلق الاستقرار والحفاظ على التوازن الى الاخلال المتعمد بالاستقرار، (6) وتثوير التوازنات على المستوى النقودي والاقتصادي والاجتماعي الذي بلغ اقصى صوره فيما يسمى اليوم (بالفوضى البناءة) (7)، والتدمير المنظم لبلدان ذات سيادة وبمعدل بلد كامل كل ثلاث سنوات .
6. تحول جوهر الثروة من اشكاله النافعة (بعد ان كان طيلة العصور الغابرة قوتيا محض) الى اشكال تبديدية، تبذيرية، ترفية، تدميرية.
7. تحول الاعتبارات الكامنة وراء العمل المنتج ،من خلق القيم المادية النافعة (الكلاسيك) ومعيار العائد (النيوكلاسيك) الى معيار خلق الدخول بغض النظر عن طبيعة الاستخدام (كوظيفة اساسية للدولة لضمان الحركة ورعاية الطلب الفعال) بعد ان كان الاعتماد على الحكومة للحصول عى دخل من شأنه ان يدمر معنوية الفرد ويقوض المشروع الخاص حسب ادم سمث .
8. بعد ان كان تدخل الدولة محضورا (حسب الكلاسيك) وغير مبرر، من وجهة نظر النظام الطبيعي، وقانون التحقق لساي، لما يتسم به انفاق الدولة من طابع غير منتج وحفاظا على التراكم ومدخرات الطبقات المالكة، اصبح الانفاق التبذيري والمصطنع (تبعا للحاجات المصطنعة) (8) بما في ذلك تضخيم اجهزة الدولة من قبيل الحاجات العامة التي تشترك فيها الدولة لضمان الحركة، وعلى هذا الاساس فأن النفقات الاستثنائية للدولة التي تستدعي ايرادات استثنائية ،ستجد ما يبررها دائما (عبد الجبار محمود العبيدي. 1986 .ص12) ذاك ان الحروب هي الشكل الوحيد الذي يجد فيه الساسة ما يبرر الانفاق العام من القروض !
9. بعد ان كانت الزيادة في ايرادات الدولة خارج الواجبات المناط بها (حراسة النظام ،الحفاظ على الامن والملكية الخاصة، والقيام بالاشغال العامة) (رفعت المحجوب. 1971 .ص46) تعتبر محظورة حسب الفكر الكلاسيكي ،لما يمكن ان يترتب عليها من افساد للدولة ،وتشجيع لها لشن الحروب، اصبحت هذه النفقات تميل لان تكون اتجاها ثابتا يعمل على توسيع، وخلق الحروب، وجعل العالم سوقا لها، في العلاقة مع عسكرة الاقتصادات الرأسمالية، كاحد المجالات الاكثر اهمية في استيعاب البطالة وامتصاص الطاقات الانتاجية المتراكم تعطلها. هذا الذي يشكل الاساس المادي، والتفسير المنطقي الموضوعي لعشرات الحروب على هامش النظام الرأسمالي، في توابعه ومستعمراته السابقة.. في العالم الفقير الذي يشكل سوقا لها .
10. لم يعد عمل السياسة الاقتصادية يتم عبر الاليات المعتادة، بل من خلال ارباك التوقعات وصدمتها، ذاك ان الارباك الذي اكتنف عمل القوانين الاقتصادية وبالذات مع تحالف الركود بالتضخم **Stagflation** اقتضى تجريد التوقعات تلك من مصادر عقلانيتها (المقيمة في المعلومات والبيانات الدقيقة) بسحب البساط المعرفي من تحتها بهدف ارباكها كشرط لضمان عمل ادوات السياسة الاقتصادية كما يتجلى ذلك في طروحات نظرية التوقعات العقلانية (P.Samuelson.1980.P.335-344).
11. ان الايرادات الاستثنائية التي اصبح على عاتق الدولة واجب تحصيلها لخدمة رأس المال لم تعد تتم عبر الاليات المعتادة من خلال توسيع قدرات السياسة الضريبية والسياسات الاخرى، بل

اصبحت تتم خارج نطاق التأثير على رأس المال (سريع التأثر) من خلال البحث عن مصادر بديلة اصبحت تتحقق عبر مجالات مافيوية وصفقات مفضوحة يجير فيها جزء غير يسير من الانفاق العسكري (العملياتي) على حساب بلدان اخرى من خلال نشر غسيل العدوان ضمن منطق عشائري ثأري، طائفي، قروسطي ضد بلدان اخرى بعد توفير مستلزمات رعب وارهاب البلدان الممولة (بكسر الميم) من تهديد بلدان مجاورة .

ان هذا التدخل الفاسد من قبل الدولة التي لم تصبح اداة للاضطهاد والقمع واداة طبقية مثلما عليه الان، ترك تشوهات كبيرة على عمل القوانين الموضوعية على المستوى التقني، الاقتصادي والاجتماعي وعلى مستوى الوعي، الامر الذي جعل من الفكر الرسمي يعمل على ترقيع اثار تلك القوانين من خلال التأثير على عملها عبر لويها وتكييفها (بأستخدام العلم ونتاجاته) لتوائم حركته، وهذا ما سنتعرض له الان.

ثالثا .التشوهات على عمل القوانين الموضوعية (عبد الجبار محمود العبيدي . 1992 .ص134)

1.على المستوى الاقتصادي

أ. تغير الدالة الاقتصادية على المستوى الكلي .(انظر ج من رابعا)

ب. اختلاف تركيب الدورة الاقتصادية . (انظر د من رابعا)

ج. التدمير الداخلي للثروات والنمو المتراكم .

اذا كان ما يميز الرأسمالية المالية الربوية (طيلة فترة ما بعد الحربين وحتى اواخر القرن العشرين) ذات الاقتصادات العسكرية، هو ارتباط الدورة الاقتصادية بسوق الحروب في الخارج (ما يسمى بالحرب الباردة) (9) فأن المرحلة الحالية (منذ اوائل القرن الحالي) تتميزبالاتي:-

ج .1. الانتاج العسكري كثيف العلم والتكنولوجيا (على مستوى المتروبولات) .

ج .2 . برامج عسكرة الفضاء.

ج .3. أشكال الاستهلاك البذخي والترفي عالي التفنن (في المتروبولات) بما يترتب عليه من امراض عصابية وجسدية.

ج .4. تفكيك الحواشي /المستقلات تحت ذريعة اعادة تشكيلها وفق منطق العصر والديمقراطية، وبأستخدام القوة المفرطة والجيوش الجرارة عالية القدرة، لتحطيم جيوش وبلدان وقدرات وبنى في حواش /مستقلات منتقاة (ذات عوائد ريعية عالية او مواقع جغرافية مؤدية اليها) واستخدام مختلف اشكال النهب والتدمير لكل ما اعتلى الارض من حضارة وبناء، بهدف توفير مستلزمات طلب جديد كأحد اهم اشكال امتصاص الفائض (التدميري العسكري) الذي يميل النظام الى خلقه ،وفي العلاقة مع الطبيعة العالمية للفائض الاقتصادي المخلوق ،فأن خصوصية تبديده على يد القطب الاوحد، انما تعني ان النظام الرأسمالي (منظورا له في قلبه) يعمل ليس على تعويق النمو في الاطراف، وانما يعمل على استخدام ثرواتها (التي احتاجت الارض الى ملايين السنين لانتاجها) بطريقة تدميرية همجية، وهوما يعني اتجاه النظام الرأسمالي الى تدمير النمو المتراكم منذ عصرالتكوين لضمان نمو لحظوي، واستبدال الثروات الحقيقية للارض بثروات مسخ وهذا مؤشر خطير لما أل اليه النظام (العقلاني) ويؤشر لمستقبله.

2.على المستوى الاجتماعي

أ . تفكيك وتعطيل فعل القوانين الاجتماعية

تخضع المجتمعات البشرية الى قوانين تأريخية اساسية موضوعية تنطبق على كل الانماط الاقتصادية التي تقوم عليها انظمة اجتماعية، وتحدد هذه القوانين حركة التطور لمختلف المجتمعات في الحقبة التأريخية المعينة ،ونشير في هذا المجال الى ثلاث قوانين اساسية:

أ.1. قانون ضرورة التوافق بين علاقات الانتاج ومستوى تطور قوى الانتاج (ف .كيلي .م. كوفالزون .1970 .ص97)

(اوسكار لانكة .1972 .ص61-72)

بموجب هذا القانون فأن مستوى معينا لتطور قوى الانتاج يقتضي علاقات انتاج ملائمة ،مما يعني ضرورة تحقيق التكييف لاساس علاقات الانتاج (علاقات الملكية) تبعا لمستوى تطور قوى الانتاج، وبخلافه تختل العلاقات التوازنية التي تحفظ النظام، وهذا يؤدي الى عرقلة تطور قوى الانتاج، وتؤكد النظرية الماركسية على ان الحافز الأولي للتغيرات في الانظمة الاجتماعية يكمن في تطور قوى الانتاج، بحكم الطبيعة المحافظة لعلاقات الانتاج .

الا ان هذا القانون، وبحكم توظيف العلم والبحث العلمي، واشتراطات التطور التكنولوجي للنمو، اصبح يعمل بالمقلوب. فبدلا من ان تصبح علاقات الانتاج عاملا معوقا لتطور قوى الانتاج، اصبح تطور قوى الانتاج عاملا معوقا لتطور علاقات الانتاج، وهذا ينبع من حقيقة كون النظام الرأسمالي ليس نظاما مغلقا، وانه يشترط اوساطا غير رأسمالية اي ل (حواشي) كموضوع للنهب والقرصنة التجارية (ابان الرأسمالية التجارية)، كاسواق خلفية (ابان المرحلة الصناعية الاولى) وكاسواق سفسطائية (في المراحل اللاحقة)، بعد تخريب الاستقلالات الهشة للحواشي (هشة بمقدار كونها تتم في فترات انتقال بين مركز صاعد ومركز نازل) من خلال تدويل النظام الرأسمالي عبر الدمج والالحاق للحواشي (المستقلات) مما يعني ان الثورة الدائمة (بالمعنى التروتسكي) أخذت تعمل بالمقلوب !

الا ان هذا التعطيل لعمل القانون اعلاه لا يلغي فعله كما يتجلى في المواقف المضادة للعولمة رغم كل سياسات Tittytainment (10) المشوهة والمعرقلة لفعله .

أ.2. قانون ضرورة التوافق بين التركيب الفوقي والقاعدة الاقتصادية:

ينص هذا القانون على ان التغيرات في طبيعة العلاقات الانتاجية يترتب عليها بالضرورة تكيف البنى الفوقية من قانونية، سياسية، ثقافية، الوعي ... الخ ولكن ولاجل مصادرة الحل الثوري للتطور الاجتماعي الذي لا يعمل بشكل تلقائي بل عبر تحشيد القوى الحليفة للتغيير، فقد عمل النظام بأتجاهين ..

الاتجاه الاول. استيعاب قوى التحول وعوامله من خلال تشويه بنية ووظيفية الطبقة العاملة ودمجها بالنظام ومنطق حركته .(هربرت ماركوز .1973 . ص28). (راسل جاكوبي.2001 .ص22-23) .

الاتجاه الثاني. امتصاص الاستلاب الطبقي وتحويله الى مفهوم اشكالي . (روجيه غارودي .1972 .ص47+174).

أ.3. قانون التطور المطرد لقوى الانتاج

ينص هذا القانون على ضرورة اجراء تغيرات في قوى الانتاج باتجاه ليس رفع القدرات الانتاجية للمجتمع حسب بل وتحقيق المزيد من السيطرة الانسانية على الطبيعة .

وطبقا لهذا القانون فأن النظام الرأسمالي استطاع حقا تحشيد العديد من الامكانات في هذا الاتجاه. الا ان سيادة الاهداف التكنولوجية المغلبة للربح على الاهداف الاخرى، جعل من تلك الامكانات (السيطرة على الطبيعة) وسيطا بيئيا جديدا مضادا للانسان، وبدلا من خلق دعائم سيطرة متزايدة على الطبيعة، خلقت سيطرة متزايدة بل واعادت سيطرة الطبيعة على الانسان كما يتجلى ذلك في الاختلالات الايكولوجية .(Weintraub&Others.1974.P.6-7)

(Donella .H.Meadows.1972.P.11-22)

ب. تحول واجهة الصراع على وجود حر الى الصراع على وجود مرفهه وذلك عبر سلسلة التحريف المتواصلة للانسان كوجود مستقل له حريته وارادته ونظرته الخاصة، وتحويله الى انسان نمطي تنبع حريته ووجوده من الوسط الصناعي الذي يتشكل طبقا للعقل التكنولوجي، ومن حاجة وافكار

هذا الوسط، وتنبثق نظرته الاجتماعية النفسية من مختبرات التكييف والدمج المتعاظمين، عبر تمييع الحضارة في القسر، والرفاه في الفائض .
(هربرت ماركوز .الحب والحضارة .1970 .ص238)
(ادغار موران .مصدر سابق .ص112)

ج. تصفية الدولة

ان اختلال معادلة القوة ليس بين المجتمع والدولة التي تمثله (في تناقضاته)، بل بين الدولة والطبقات السائدة (المسيطرة) وتزايد قوة تلك الطبقات، وارتفاعها فوق قوة الدولة، من خلال حجم وتمركز (الملكية، الانتاج،الاستخدام) والتأثيرات الشخصية على المستوى الاجتماعي بحكم التداخل بين قوة الدولة، وقوة الاحتكارات. بل ان قوة الدولة اصبحت تستمد من قوتها، وان مصالح الدولة، اصبحت ملحقة كقطعة غيار بمصالحها،(11) وليس ادل على ذلك اكثر من تصريح ماكنمارا عندما كان مدير شركة جنرال موتورز "ما هو في صالح جنرال موتورز هو في صالح الولايات المتحدة الامريكية "ان هذا ليس الا دليلا واضحا على ان الدولة اخذت تذوي، وتحل محلها الوحدات الاقتصادية المتمثلة بالشركات ما فوق الاحتكارية كجماعات صغيرة من عمالقة المال، المسيطرة على البنوك، الصناعة، التعدين، الاستخراج، الاراضي الواسعة، دور النشر والصحافة، الفضائيات، المراكز السياسية والبرلمانية، وتدير الفضاء والعسكرة في اخطر حلقاتها (المشاريع النووية والجرثومية)، بل لقد اصبحت الحكومات والرئاسات،ة وابتداء من قمة النظام صورة كاريكايترية لتلك المصالح، التي لا تعدو تكون غير اداة لاداء الادوار المعدة لاغراض الصحافة والاعلام وفي الوقت الذي تدعم الدولة الرأسمالية قواتها العسكرية، وتحسن تدريبها، وتعمل على تفوقها، وتنفق عليها بأسم الدفاع القومي، من جباية الضرائب (باوعيتها المعروفة)، وتوفر لها الغطاء القيمي في الدفاع،الامن، والردع، فأنها انما تعدها كخطوط امامية لفتح التقلص في حدود النظام، وبينما يتراجع دور الجيش في الحفاظ على النظام الحقيقي المتجسد في مصالح تلك الشركات بشكل مباشر ،تتقدم المافيا العالمية التي تحكم تلك الادوار وتملك مفاتيح ادارتها .

ان استمرار النظام الرأسمالي وقدرته (المتزايدة) على البقاء لا تعود الى مجرد التطور المطرد في قوى الانتاج، والى تعطيل او ديلكة الديالكتيك (اذا اجيز التعبير)، اي، تحويل العملية الديالكتيكية من خلال ظهور التناقضات والتكييفات، الى ابطاء ليس ظهورها، وانما ابطاء وعيها، عبر عناصر التجهيل، والتكييف الاجتماعي، وتمييع تلك المصادر، واخضاعها لسلسلة من النفي المستمر ،بحيث ان التناقضات تبقى ماثلة في جسد النظام، ولكن عبر تدويرها في اطرافه ،على شكل متجسدات ..سلع، اموال، معرفة، ادوات تدمير، اسلحة،.. الخ مقترنة بحبوب منع الحمل ،او وسائل الاجهاض، اذا اقتضى الامر، في عبوات الافكار، التي تقوم بتسهيل هضم التناقضات المنقولة، وتعطيل مفاعيل التناقضات غير المكيفة، ومن خلال برامج، وستراتيجيات، لدمج معاول هدم النظام المتمثلة بالفقراء، كبرنامج الحاجات الاساسية وبرنامج التنمية البشرية المستدامة وما الى ذلك كأكثر البرامج تجرد من العلمية والموضوعية واكثرها تخفيا وراء الشعارات .
(د.عبد الجبار العبيدي .UNDP. بيت الحكمة .2000 .ص92-110)

المحور الثالث . يتضمن عرض مظاهر العولمة وتجلياتها على مستوى المتروبولات والحواشي .

اولا . مظاهر العولمة على المستوى الداخلي للمتروبولات

1. تركز وتمركز الثروات الى درجة من الوضوح (مقارنة باربعينيات القرن 19) جعل رجالات الفكر داخل النظام الرأسمالي يؤشرها وباستخدام طروحات ماركس دون استحياء ،وعلى الرغم من تركز الثروات في المركز الرأسمالي الاعلى (تراتبيا) متمثلا في U.S.A ،فأن من يتمتع بالرفاه الحقيقي (في دولة الرفاه المزعوعة) لا يزيد على 5/1 خمس السكان ،في حين تتركز الثروات بأيدي حفنة من المالكين لا يزيد عددهم على 368 مليار دير يسيطرون على 3/1 ثلث الثروات التي يمتلكها الاهالي في U.S.A (هانس بيترمارتين . هارالد شومان . 1998 .ص216)

(بول هيرست . جراهام طومبسن .2001 .ص104)

2. اشتداد حدة الفوارق في الاجور ليس بين المتربولات والحواشي ،وانما داخل المتروبولات ذاتها، فبينما يحصل مدير متجر للمواد الغذائية العملاقة Heintz على راتب يبلغ 40 الف دولار في الساعة.. يحصل 4/3 السكان العاملين على 6.5 دولار في الساعة (هانس .هارالد . مصدر سابق ص225).

ان ما قاله ماركس عن ازياد الهوة بين الرأسماليين، والطبقة العاملة، اضحى اليوم حقيقة حسبما يذكر اكثر المراكز المحافظة في واشنطن (مركز الدراسات الستراتيجية والدولية) على لسان ادوارد لولوك الاقتصادي في المركز المذكور ،هذا من دون الاخذ بالاعتبار ساعات العمل بدون اجر (الواجب البيتي بعد 12 ساعة عمل بتعبير ماركس) .

(كارل ماركس . رأ س المال . بدون تأريخ .م 3,4.ص667)

3. ضياع الحقوق العمالية التي اكتسبوها بالدماء، الكفاح، وبجهود صبورة شاقة لما يقرب من مئتي عام (متمثلة في استمرار دفع الاجور في حالة المرض، المدفوعات النقدية للعوائل عن كل طفل حديث الولادة، حماية العاملين من الطرد التعسفي، برامج التشغيل، الاجازات السنوية..) كما لم يعد التسريح المباشر من العمل، من المحرمات، ولم يعد يشمل العمال الوقتيين، حسب، بل حتى اولئك الذين امضوا فترة طويلة في الخدمة في المشروع الخاص . فالكل مهدد بالتسريح بما فيهم ذوي الياقات البيضاء، والكوادر النادرة من طواقم الطيران، وموظفي المصارف، ومدراء المشاريع، واساتذة الجامعات . بل واصبح التسريح سمة بارزة من سمات العصر الامبريالي في مرحلته البربرية بفعل الافلاس، ومواجهة المنافسة الطاحنة بين الشركات الكبرى، وسط تراجع اهمية تحقيق مستويات عالية للاستخدام، اضافة الى السعي لالغاء الاضراب، ليتحالف الاضطهاد السياسي بالاضطهاد الاقتصادي، الذي يجعل من العولمة وجها ناصعا لفاشية متأخرة ! " فمن السويد الى اسبانيا مرورا بالنمسا فأن جوهر المنهج المتبع واحد، وهو تخفيض الانفاق الحكومي، تخفيض الاجور، تخفيض المساعدات الحكومية ."(هانس . هارالد .مصدر سابق .ص 264-296)"

4. تحرير الانسان من العمل، لا بهدف تحريره من التعب، وتحقيق حلم لا فارج " باستئصال تلك الرذيلة – العمل – التي تسيطر على الطبقة العاملة، وتحط من طبيعتها، وعليها (بتشديد الياء)، ووضع قانون صارم يمنع اي انسان من العمل اكثر من ثلاث ساعات في اليوم " "راسل جاكوبي.مصدر سابق ص41" بل بهدف تهميشه لصالح الروبوت، وابدال المواطنين الادمين بمواطنين اليين سهلي الانقياد والطاعة (لتحقيق حلم بارسونز - عالم الاجتماع الامريكي– في خلق مجتمع عالي التكييف ،عالي الانقياد والطاعة والخنوع ... انسان يكف عن التغير، انسان يكف عن ان يصبح انسانا) .

"هيرد . ص66 ، جهلن . ص91 . نقلا عن ماندل . مصدر سابق ج1 .ص23" ويتضح ذلك من خلال ارتفاع مستويات البطالة الى مستويات غير معهودة في تاريخ النظام الرأسمالي . ففي بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD فقط بلغ عدد السكان الذين يبحثون عن فرصة عمل دون جدوى اواخر العقد الاخير من القرن المنصرم اكثر من اربعين مليون

مواطن، وهكذا تتضح ملامح المجتمع المعولم مجتمع الخمس العامل واربعة اخماس العاطل ." هانس، هارالد. مصدر سابق "

5. وكنتاج حتمي لارتفاع وتائر البطالة، وما يتداخل بها من احباط، وتراجع الاعتداد بالشخصية، ووسط تزايد الروح العدوانية المنفعلة بالاحداث العشوائية والثروات في تركزها، وبهرجة اوعيتها، تتزايد معدلات الجريمة بشكل لا مثيل له. حيث يخيم الخوف على الجميع .
6. تفشي ظاهرة الترف والتبذير القروسطي (الذي صعدت البرجوازية على فضحه، واقامت عليه مثلها، ومبادئها) واستعادة سلوك الفراعنة والاباطرة والملوك المستبدين المقزمين للبش ، المشرعين لاستعبادهم وامتلاكهم، وفي الوقت الذي يعم العالم التشرد والبطالة والخيم، تبنى الفلل لاقلية تبحث عن الخلاص وسط الجوع والفقر والتشرد وهي تجهز نفسها باحدث المستلزمات الامنية، المقترنة، بسلوك نهم للاكتناز والاقتناء لكل ما غلى ثمنه من احجار كريمة والماس وياقوت ولوحات وقطع اثرية بشكل جعل لهذه السلع باعة متخصصون وزبائن ومنتديات ومافيات خاصة. "المصدر السابق . ص111 ،306 ،307 ،323 "
7. شيوع المافيات كجيش سري لرأس المال، وسط تغييب سلطة القانون واعتلاء سيطرة ملوك المال على الدولة الذي يتجلى في عجزها ازاء نمو الجريمة المنظمة، اذ يشير احد موظفي الشرطة الدولية (Interpol) الى ذلك قائلا " ان ما هو في مصلحة التجارة الحرة هو في مصلحة مرتكبي الجرائم ايضا " ."نفس المصدر . ص367 "
8. تنهيز العلم والعلماء وتوظيفهما لخدمة سياسات العولمة القائمة على تحقيق التخدير والتهدئة للسكان المحبطين، تلك السياسة التي يشير لها زيبغنيوبرجينسكي – مستشار الامن القومي الامريكي السابق – اختصارا ب Tittytainment .(نفس المصدر . ص22)
9. اشاعة الفساد والتردي الاخلاقي، ليس قياسا بمذهب، او دين معين، بل قياسا بالاخلاق في نسبيتها، ومكانيتها وتأريخيتها، حيث اخذت مافيات المخدرات والدعارة والتسلح ،تتسرب الى صنع القرار، وتعيد تشكيل الهيئات والادارات والرموز العامة وفقا لمصالحها. فقد بلغ الفساد حد نخاع النظام الرأسمالي ." نفس المصدر . ص307 "
10. تحويل وقت الفراغ الى وقت للضياع،" فؤاد مرسي . 1990 .ص83 " والعبث واللادرية حيث يعم الصراخ والزعيق والرقص المبتذل والتعري، صالات (الفن) وشاشات التلفزة المعولمة، وسط جمهور فارغ تافه، يخيل له ان ما يصنع له هو متعة، فلا عجب ان يتحول وقت الفراغ والمتعة المبتذلة المفتعلة، يتحول وينقلب الى الآم وعصاب وشجار وعنف.
11. اذا كان البشر موضوع الاستعباد في الانظمة الظلامية، فأن موضوع الاستعباد والمتاجرة للنظام الرأسمالي وبالذات في مرحلته الحالية هي المتاجرة بكل تراث الانسان وقيمه واعضائه الجسدية والجمالية التي حولها الى موضوع للاعلان . وبمجرد ان اصبح الجسد سلعة ،كف ان يكون موضوعا انسانيا (بكل ما يتعلق به من قيم ولذة) .
12. اضمحلال العائلة وسيادة التفكك الاجتماعي وسط طحن الحياة والتعب والعصاب. "ادغار موران . مصدر سابق .ص307 "

ثانيا . تجليات العولمة في الحواشي

لقد عملت التطورات انفة الذكر، في البيئة الاقتصادية للمراكز، وكنتاج موضوعي، وفقا لمنطق واتجاهات النسق الدولي الرأسمالي الامبريالي المعولم، في مواصفاته المعطاة انفا، عملت على تحرير العالم من كل ما من شأنه ان يعرقل قوانين السوق التي جعلت قدرية، "زبغنيو بريجنسكي. 1998. ص71" امام تنصل الجميع من المسوؤلية، في انتظار عدمي لتساقط الثمار ! فقد تم تحرير معظم المستقلات (ابان منتصف القرن الماضي) من الدول، السيادات، الجيوش، الاعلام، الشعارات المحلية، والثقافات الخصوصية، التي اصبحت كلها فجاءة خارج المودة، على الرغم من انها هي اصلا نتاجه (بمقدار ما كانت حكومات التحرر الوطني نتاج اعادة توزيع ورسم للجغرافية السياسية اثر صعود ونزول قوة عالمية وليس نتاج عوامل موضوعية على المستوى المحلي) ،ومن الغريب في الامر ان يتم مشروع تفكيك (12) الدول تحت يافطة التدويل !!!،وهكذا فرخت التطورات الموضوعية البنائية في المتروبولات كل مستلزمات تفكيك الجغرافية السياسية (لفترة الاستقلال الوطني والحرب الباردة)، ولكن ليس بهدف اعادة تشكيلها ثانية، بل تركها مفتوحة، منهوبة، فارعة، مستباحة يلج بها من يشاء من المصالح التي يراد اعادة توزيعها بمأمن من قدح ظروف حرب عالمية ثالثة، وفقا لتوازنات للقوة عالية الدقة، كطريق وحيد لضمان استمرار فاعلية عدم ظهور طاقات انتاجية

- عسكرية فائضة
- مدنية فائضة
- تكنولوجية رائدة فائضة
- رؤوس اموال فائضة
- حروب فائضة .

وتم تجهيز كل شئ :-

- الامن القومي العالم ثالثي، تحميه الولايات المتحدة واداتها الفضفاضة الامم المتحدة .
- الاقتصاد، تحميل القوى التلقائية والترتيبات التجارية القائمة على الميزة النسبية للقوى . في العلاقة بالفقرة ادناه.
- مصادرة الفكر المحلي التنويري بالفكر السيناريوهاتي (التضليلي) المدعم بالموائد الرخيصة ،والمجهز بكل الادوات اللازمة لدمج النخب واذعان الشعوب، وحشر التجهيل بالتعليم والارتزاق بالعلم ..لاكمال عناصر منع تدفق الصيرورة ولوي الحركة باحكامها لقبضة سلة من السياسات المتروبولية التي لم تعد تعمل وفق منطقها الذاتي وميلها اكثر واكثر لان تعمل وفق منطق مطابقات قسرية بين التوقع والسياسة لاكساب التوقعات صفة العقلانية . تلك التوقعات التي لا تصبح عقلانية الا من خلال تلك الالية القسرية التوفيقية للتماثل ،وقد اتخذت عملية التفكيك تلك مسارات متعددة :-

المسار الاول : الالحاق بسيناريوهات التنمية الجاهزة كطريق لالحاقها بالنمط الرأسمالي المتوسع وبالترافق ومرحلة الاستقلالات .

ان فقدان السيادة لقيمتها لا يمكن ان يأتي بقرار دولي، لو لم تكن تلك السيادة اصلا منخورة وفاقدة للعناصر الموضوعية الحداثوية والنهضوية للهوية التي منعت من التشكل طيلة حقبة العهد الاستعماري الكولنيالي ،وطيلة عهد وكلاءه ابان ما يسمى مرحلة الاستقلال السياسي المزعوم، الذي كان في جوهره طلاقا بريطانيا، فرنسيا، ايطاليا ....تم تحت يافطة حق الشعوب في تقرير مصيرها، هذا من جهة، ومن جهة اخرى، فأن تلك السيادات المزعومة لم تبنى على اساس من الفردية، الذاتوية، الفاعلة المريدة، المدركة لقيمتها الماهوية كذات عالية في مفارقتها للمجموع ليس بهدف مغادرته بل بهدف اعادة تشكيله، واعادة تقويمه انطلاقا منها لا منه .

بمقدار غياب هذه الذات المتفردة في تشكلها الماهوي، بل ومنعها من التشكل، ومنع التكوينات الاولية لها من التحقق، عبر اشكال مختلفة للاضطهاد والقسر من قبل بنيات ما قبل مجتمعيه،

وبمقدار ما اقامت الدولة عرشها السياسي على اساس تلك البنيات (الماقبل مجتمعيه) لمجموع، وتجمعات لا يشكل فيها الفرد من قيمة الا في اندغامه وانصهاره وذويه (بفتح الذال/ من الفعل يذوي) في هذا المجموع، مما يعني ان قيمة الفرد خارج النسق المجموعي ذاك لاتعدو تشكل قيمة تذكر، لذا فان المجموع المكون (بتشديد الكاف) من افراد قيمتها صفر لا يشكل هو ذاته قيمة تزيد على الصفر، وان السيادة التي تقوم على مجموع قوامه صفر لا تشكل قيمة اكبر من الصفر . لذا وبحكم المنطق فأن تلك السيادة لا تنبع من هذا المجموع بل من العناصر الخارجية المكونة لها .

المسار الثاني: الالهاء والاشغال بالتجييش والعسكرة كشروط (للسيادة المزعومة)، ولم يكن صعبا على الادارات السياسية المصنوعة بحقن خارجية ازدراد المعلومة ووضعها كمنهاج عمل مقدس غلف بالشعارات البراقة خدمة لقضايا معلبة .

المسار الثالث: التفكيك الخلاق

ان المكونات الاغترابية للسيادات والاستقلالات السياسية جعل من تلك السيادات سيادات لا لشعوب تلك البلدان بل عليها، تتشكل في السر من وراء ظهرها مستغلة ضعف الوعي العام، وغربة الوعي الخاص، وفي العلاقة بالهيمنة الثقافية والاعلامية العسكرتارية الرأسمالية ،وتعري السيادات المحلية " بول وجراهام . مصدر سابق .ص380 " التي كانت تختتل وراء شعارات براقة (بعد زوال القطب الثاني) تكشف زيفها وفسادها الذي بلغ حد النخاع، واتضح زيف مبررات طغيانها وتأجيلها تلبية الكثير من حاجات شعوبها باسم تلك الشعارات، واتضح مدى الميل المتزايد للقسر المفرط المستخدم ضد شعوبها، ليعلن فشل تلك الاستقلالات على تشكيل هوية مجتمعية، حداثوية، وتكوين اقتصاد متماسك وتحقيق درجة متزايدة من الاعتماد على الذات (على الاقل في تلبية الحاجات الغذائية والاساسية العامة)، بل لقد اتضح مدى الاعتماد المتزايد على الخارج في تلبية الحاجات الاساسية (بعد خراب زراعتها وتملح وتصحر اراضيها)، وحتى وسائل الدفاع والتسلح والردع والتجهيز العسكري (الذي بأسمها كان يذبح المنطق الاقتصادي والجدوى الاقتصادية ويندثر العمر الذليل وتتأجل الحاجات بأنتظار يائس) كأن يعتمد من الفه الى يائه على الخارج.

ان العجز المتزايد للتشكيلات السياسية تلك، وما اقترفته من اخطاء منهجية (من وجهة نظر محلية، والحق ان تلك الاخطاء ما هي الا صرامة دقيقة في تنفيذ المخططات الاجنبية الموكلة لها) وغربتها المتزايدة عن شعوبها، جعل من عملية تفكيكها تأخذ شكلا جماهيريا .

ان الشعوب الممنوعة من الحركة وحرية الراي اصبحت مؤهلة للقيام بالعملية التفكيكية على كافة الصعد فبعد اكثر من نصف قرن من نكوص الوعي وبعد ان اعيد بها الى الحيوانية طيلة نصف قرن من التجهيل والقسر والمصادرة وبعد ان تفهت وهمشت وقزمت وذررت ليعاد تشكيلها عبر استغلال فج لحاجاتها الحيوانية وضعفها استغلالا مفرطا في الخسة، فبعد ان تم تأمين كل القدرات الخرافية للسيطرة عن بعد تركت تقرر مصيرها عبر مطالبتها دمقرطة سلوكها ووعيها، وبعد تفكيكها واعادتها الى العصور الوسطى اصبحت مؤهلة لانجاز التفكيك بذاتها، وبأسم الديمقراطية اضحت الشعوب بين عشية وضحاها طليعة جماهيرية رائدة في تفكيك وتدمير مجتمعاتها واقتصاداتها، ثرواتها، علومها، حضارتها، ومناقبها واخذت على عاتقها تشكيل هويات زائفة تنسجم مع البنى المفككة في محاولة لاعادة زرعها في جسم المجتمع على شكل تشكيلات مدنية للحد من سلطة الدولة ،بل لتضييع اية امكانية لاعادة بناء تلك التشكيلات وفق المتطلبات الموضوعية وقد اتخذ التفكيك الخلاق حقا في بربريته الاشكال الاتية:-

1 . تدمير الانشاء الحضاري لتلك التشكيلات باتجاه محو ذاكرتها وتضييع اي امكانية لاستعادة تأريخها .
2 . نهب ثرواتها بطريقة وحشية من خلال تشريك الفقراء والجماهير بها فالفقرء ينهبون بالمفرد وبيوت المال الدولية تنهب بالجملة (حسب تعبير مرسي) . (مصدر سابق ص)
3 . تدمير تراثها الفكري وتبديد قدراتها المعرفية وتفكيك بناها المؤسسية .
4 . تبديد قدراتها الانتاجية وثرواتها البشرية .
5 . تدمير قطاعاتها السلعية وانماطها الاقتصادية المتعايشة باتجاه منعها من التحول لاحقا .
6 . مصادرة الاليات الذاتية للتطور الفكري من خلال حقن احزاب عائمة بحقن وتمويل اجنبي ومحاولة تجذيرها عبر استغلال فج لحاجات وشعوب بلدان اضحت خربة، وتعطلت قدراتها، ولتصبح الهيمنة على اقتصادها الريعي الوحيد مطلبا جماهيريا بائسا لمواجهة حاجات تلك الشعوب (من خلال ما يشكله من نسبة متعاظمة من GNP) .
7 . تذرير شعوبها وكفاءتها لتحقيق اهداف مركبة ومن الطريف في الامر ان عملية التدمير الامبريالية العولمية ونشر الارهاب تتم تحت شعارات ويافطات البناء، اعادة الاعمار ،الحاجات الاساسية للشعوب، والتنمية المستدامة والحاكميات الرشيدة ومحاربة الارهاب .

الاستنتاجات :

1. ان نقل كينز الاستهلاك من شكله النافع الى شكله المجرد كتبديد، تصريف، كطلب محض، يجعل من متضمنات نظريته الموسومة بنقص الاستهلاك كحل للازمة الرأسمالية ذات ابعاد استهلاكية تدميرية، لا استهلاكية بالمعنى النافع .
2. لما كان التحليل الكينزي للازمة الاقتصادية الرأسمالية لا يعدو يكون غير غطاء تبريري لعسكرة الاقتصاد، وفائض الانتاج العسكري ،لذا فان من الاولى ادراج نظريته تحت باب نقص الدمار، وليس نقص الاستهلاك .
3. ان نظرية كينز في تفسير الازمة رغم كل ما يحيط بها من دراية ومكنة وتغليف براغماتي، تصلح لان تدرج تحت حقل الستراتيج العسكري والتنظير الاستعماري السياسي لطلاب المستعمرات منه الى التنظير الاقتصادي .
4. ان النظرية الكينزية لم تعمل على حل الازمة بمقدار ما عملت على توطينها، وجعلها مقيمة في النظام مقابل تكييف النظام للتوائم والتعايش معها عبر العسكرة .
5. اذا كان هناك حلا كينزيا للازمة (بغض النظر عن محتواه ومدى موضوعيته) فهو حلا للكساد Depression كحلقة من حلقات دورة الاعمال وليس حلا للازمة Crisis.
6. اذا كان للكينزية شرف اطالةعمر النظام الراسمالي فهذا الشرف لا يدخل في حساب (او هكذا يجب) العلم والعلماء لان الكينزية لم توفر شروط النمو للرأسمالية وانما وفرت شروط ابادته، تدميره . وان استمرار نمو النظام كمتغير تابع مرتبط بمتغيرات مستقلة خارجية، ومعلول ليس بعناصر تتشكل في البنى التحتية، وانما بعناصر بنت البنى الفوقية، بنت السلطة، وعلى وجه الخصوص بادوار المخابرات والاساطيل والقواعد العسكرية، والاجهزة التجسسية والشراء الرخيص، ودور المافيا في تعطيل الحركة الديناميكية في الحواشي ،واستمرار ابتزاز خيراتها، وتحويل ثرواتها ناحية المراكز، وجعلها سوقا للحروب يتحقق بها الدمار كثروة، ويكفي الغاء اثر هذه المتغيرات على استمرار النمو الرأسمالي لنرى مدى منطقية وواقعية اراء كينز وحجم التفسخ الذي بلغه النظام . اما ما يسمى بقدرة الرأسمالية على تجديد نفسها كما يحلو للبعض في توصيف المرحلة الحالية لها ،فان ذلك التجديد يظل مسروجا ومشروطا باستمرار تجريد ما يقرب من نصف سكان المعمورة من شروط الحركة الحرة ومنع عناصر دفقها خارج صيرورة التجديد الرأسمالي، والا كيف يمكن لهذا النظام ان يتدبر امره دون اقصاء وتهميش وظلم اكثر من نصف سكان المعمورة .

7. اذا كان العامل السابق يشكل عنصر استمرار وتجديد للحركة الرأسمالية المختلة فأنه اسهم في تعطل دور الفكر على النهوض بمسؤولياته في مواجهة ازمة مستعصية مستديمة (طيلة اكثر من 3/1 قرن) الا وهي التضخم الركودي بسبب اتكاءه على القوة بديلا للفكر ولهذا فان اكثر ما تمقته الولايات المتحدة هو السلام، وان السمعة السيئة فيها انما هي النزعة السلمية، فهي العدو الحقيقي رقم واحد حسب تعبير (كارل هاينز دشنر . ص530) .
8. لما كانت بذور الازمة قائمة في المنطق الداخلي لنمو/ حركة النظام الرأسمالي، وليست حدثا طارئا عليه. فان الاستعمار، هو التعبير المثالي لمواجهة التقلص والتوقف في حركته، وان العسكرة تمثل الاطار الحتمي لتلك الحركة، كما تمثل العولمة في شكلها الامريكي التعبير المختصر لتفسخها بكل ما يتضمنه ذلك من تجليات اقل ما يعبر عنها البطالة العامة، توقف النمو، هدر الطاقات، ارتفاع وتائر الاستغلال، تدمير الثروات، الامراض التي يخلقها النظام والعاجز عن التصدي لها، ارتفاع عدد من لا مأوى لهم وامتلاء العالم بالخيم، بالجوع، بالامية، التلوث، وسوء التغذية والتصحر. التي هي نتيجة ليس للاستعمار بل نتيجة لما يترتب على برامجه من سياسات تكييف، عولمة، عسكرة، تفكيك، من جهة، ونتيجة لقيام الانتلجنسيا المحلية يلعب دور الميسر لتمرير تلك السياسات، من جهة اخرى .
9. ان النمو الرأسمالي المتعثر والمصاب بازمة عامة مستديمة مفتوحة الاجل، اصبح يشترط القوة اكثر فاكثرعلى مستوى العلاقات الدولية (وهذا ما يفقده صفة المنظومية) والى فائض قيمه كوني منقول اكبر، لا يوفره الا المزيد من الاستعمار والفتح الجديد عبر حروب مباشرة، واذا كانت الحروب المباشرة التي تخوضها امريكا تحت ما يسمى اليوم بمكافحة الارهاب مقتصرة على عدد من حواشيه (التي عقد زيجة عليها بعد طلاقها من بريطانيا العظمى انذاك والمستعمرين القدامى الاخرين) فان المستقبل القريب مفتوح على حرب اكبر !، وهذا من شأنه ان يبقي الكينزية اطارا فكريا لها وبالذات بعد احاطتها وترصينها باسقاطات العدوانية التي وفرها هنتغتون في العلاقة بالاداة الذهبية التفكيكية . واذا كانت الكينزية قد وفرت الشرط الضروري للحروب فان هنتغتون وفر الشرط الكافي لها .
10. ان الحروب القادمة في الحواشي ستكون عبارة عن مقاولات في الباطن بين المتروبولات (وبالذات المتروبول الاول كونيا) وحكومات الحواشي. تلك الحكومات التي عجزت عن بناء وتدعيم شروط الاستقلال والسيادة في بذرتها الاولى المتمثلة بسيادة وحرية الفرد، وانجاز المشروع النهضوي، فانها ستكون مؤهلة للتعاقد على برنامج طويل الاجل للهدم مقابل ان تنجو بنفسها .
11. اذا كانت دورة 1857-1866 حتمت على برطانيا دخول الحرب ضد فارس وحربين ضد الافغان على الرغم من الاتفاق الضمني بينها وبين روسيا على ابقاء هاتين المنطقتين عازلتين بين ممتلكاتهما "عبد الجبار محمود العبيدي . 1992 .ص 27" فان الازمة الحالية للرأسمالية الامريكية ستحتم اللجوء الى تكرار الماضي بعد 150 سنة .

الهوامش

1. وهذا يحصل بسبب عوامل عدة منها الانهاك التدريجي للتربة، هرب الفلاحين، القوانين الجائرة ... الخ
2. تمثلت تأريخيا في التوسع الافقي والدخول الى تشكيلات غير رأسمالية، ظهور قطاعات جديدة نتيجة التطور التكنولوجي (كالالة البخارية، السكك الحديد، السيارة)، اختفاء مزاحم قوي، الحروب . أنظر ذلك :- باران . بول رسويزي . رأس المال الاحتكاري . ص26-27
3. بلغت تلك الحروب اكثر من 100 حرب واكثر 228 تدخلا عسكريا مترافقة باغتيالات زادت على 7 ملايين نسمة على يد وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية وعشرات من رؤوساء الدول . أنظر :- دشنر . كارل هاينس . المولوخ . ص20 .
4. وهذا خلط على المستوى المنطقي بين تركيم الاموال (بفعل الادخار) وبين تكوين رأس المال، بفعل تحقق تلك الاموال، اي نقلها من حالة السكون الى حالة الحركة، وبين تحقق الاموال وتحقق الانتاج من خلال الاستجابة للطلب، وهو قلب للعلاقات السببية من خلال نقل مجال تكوين رأس المال من الانتاج الى التداول الذي ينبع من النظرة المنطقية الخالصة التي تعمل على تحديد موضوعية الاحتمال بسلامة الاستخلاص المنطقي من المقدمات . اي تحديد الاحتمال بالعلاقات بين القضايا وليس بين الوقائع .
5. يذكر البروفسور Cairneross بأنه اذا كانت U.S.A تقرض بحجم مرادف لمعدل الدخل القومي الحقيقي للمملكة المتحدة خلال القرن 19 فسيكون لديها حتى عام 1952، 600 بليون دولار من الاستثمارات الخارجية تحصل منها، حسب تقديراته ،على ايراد سنوي قدره 30 بليون دولار، وفقا لذلك فأنها ستحتاج الى مشروع مارشال مرتين في السنة هذا عام 1952 (وفي طبعة الكتاب عام 1968) مما يعني انها ستحتاج الى مشروع مارشال 20 مرة في السنة (حسب المصدر وتاريخه وعلى القارئ احتساب الحاجة في الزمن المعاصر / الباحث) . " Bengamin Higgins. Economic development . Problems , principles & policies . Revised edition . W.W . Norten & company . Inc . Newyork . 1988"
6. ويتضح ذلك في الدور المشترك ل CIA والمافيا ،حيث تنفق ال CIA اكثر من 600 مليون دولار سنويا لزعزعة حكومات غير مرغوب فيها .
   انظر :- سيدني رولف وجيمس . ل . بيرتل . العجلة الكبرى . ص12 .
   ايضا :- كارل هاينس دشنر . المولوخ . ص522 .
7. من المناسب التذكير ان ها الاصطلاح ليس حديثا على رأس المال، ولكن الحديث في الامر هو تربعه عرش الخطاب الامريكي، وبالرجوع الى الوقائع نجد ان الرأسمالية تستنبط من تاريخ الحروب ما يناسبها للخروج من ازماتها المستعصية، كما يتضح ذلك من اشارة ، سوانسون عام 1946 في معرض حديثه عن استخدام القنبلة الذرية في هيروشيما، وناكازاكي، الى ان " التدمير الخلاق الذي يجري في ظل الرأسمالية الديناميكية يفتح فرصا هائلة للاستثمار" . (نقلا عن باران . مصدر مذكور ص199)
8. وهي الحاجات التي تستمد مبرراتها من الطاقات الانتاجية الفائضة في المتروبولات ،وحاجتها الى خلق / فتح الاسواق ودفع الطلب .
   انظر :- هربرت ماركوز . الانسان ذو البعد الواحد . مصدر مذكور . ص84 .
9. انظر الى التزيف الفكري الذي تعج به ادبيات الغرب الرأسمالي . فالحرب الباردة لم تكن باردة الا لان البارومتر كان معلقا على جدار الشمال الغني لا على جدران الجنوب الفقير المكتوي بنار الحروب البينية والاهلية، القائم بدور صمام امان دحرجة كرة الحرب الكينزية حفاظا على ضمان برودتها في حدود المتروبولات / الشمال الغني !

10 . حسبما يقوله برجنسكي فان Tittytainment مصطلح منحوت من الكلمتين Entertainment (تسلية) وTits (حلمة)، الكلمة التي يستخدمها الامريكيون للثدي دلعا، ولا يفكر برجنسكي هنا بالجنس طبعا، بل هو يستخدمه للاشارة الى الحليب الذي يفيض عن ثدي الام المرضع (المتروبولات/ الباحث) . فبخليط من التسلية المخدرة والتغذية الكافية يمكن تهدئة خواطر سكان المعمورة المحبطين .
انظر :- هانس بيتر مارتين . هارالد شومان . مصدر مذكور . ص27 .
11. يقول كالبريث " يجب ان يكون الانسان اصلاحيا ساذجا او محافظا متبلد الفكر حتى يجد الدولة اداة للتطور غريبة عن مصالح وتطلعات اؤلئك الذين تتألف منهم هذه الدولة .
انظر :- جون كالبريث . الدولة الصناعية الحديثة . ترجمة يحيى اديب. وزارة الثقافة السورية . 1972 . ص541 .
12. من الجدير بالذكر ان عملية التفكيك تلك لا تتم طبقا لمنطق سياسي او ديني محض، رغم تلحفها بهما، بل انطلاقا من فلسفة اخذت تسود الغرب الرأسمالي عموما وهي الفلسفة التفكيكية التي بزغت في مجال الادب وطالت الاجتماع، النفس، الاقتصاد، السياسة، اللغة، الجدوى واليوتوبيا. ويتضح الجانب العدمي لهذه المدرسة من خلال كونها لا تنتهي الى تركيب للفكرة المعلنة بالفكرة تحت الشخطة (على حد تعبير دريدا) لكنها تكتفي الاقامة تحت الشخطة .... تحت الجدوى .. تحت الجدل، ويصبح الاعلان المحض هو اعلانا عدميا للنصوص المفككة .
انظر :- جابتريك سبيفاك . كريستوفر نوريس . صور دريدا . ترجمة حسام نايل . المجلس الاعلى للثقافة . القاهرة . 2002 . ص39-55 .

المصادر

1. ادغار موران. مقدمات للخروج من القرن العشرين . ترجمة انطوان حمصي. وزارة الثقافة. دمشق . 1992 .
2. ارنست ماندل. النظرية الاقتصادية الماركسية بجزءين . ترجمة جورج طرابيشي. دار الحقيقة. بيروت. 1972 .
3. اوسكار لانكة. الاقتصاد السياسي بثلاث اجزاء. ترجمة محمد سلمان حسن. ط2 . دار الطليعة. بيروت .1973 .
4. اوليفر. س . كوكس. الرأسمالية نظاما. ترجمة ابراهيم كبة. ط1 . مطبعة العاني. بغداد. 1972 .
5. بول باران. بول سويزي. رأس المال الاحتكاري. ترجمة حسين فهمي مصطفى. الهيئة المصرية العامة . 1971 .
6. بول باران. الاقتصاد السياسي للتنمية. ترجمة احمد فؤاد بلبع. ط2 . دار الحقيقة. بيروت. 1971 .
7. بول هيرست. جراهام طومبسون. ما العولمة. ترجمة د . فالح عبد الجبار . عالم المعرفة. الكويت . 2001 .
8. راسل جاكوبي. نهاية اليوتوبيا. ترجمة فاروق عبد القادر. عالم المعرفة. الكويت. 2001 .
9. روجية غارودي. البديل. ترجمة جورج طرابيشي . ط1 . دار الاداب . بيروت . 1972 .
10. زبغينو بريجنسكي. الفوضى. ترجمة مالك فاضل. الاهلية للنشر والتوزيع ط1 . بيروت. 1998 .
11. سيدني رولف وجيمس . ل .بيرتل. العجلة الكبرى . ترجمة راشد البراوي . ط1 . مكتبة الوعي. القاهرة. 1977 .

12. عبد الجبار محمود العبيدي. اشكالية الفكر التنموي. اطروحة دكتوراه. جامعة بغداد . 1992 .
13. عبد الجبار محمود العبيدي . اتجاهات السياسة المالية. رسالة ماجستير. جامعة بغداد . 1988 .
14. عبد الجبار محمود العبيدي. التنمية البشرية المستدامة " النشوء والارتقاء المفاهيمي الاشكالي " اعمال ندوة بيت الحكمة وUNDP . شباط . 2000 .
15. عبد المنعم السيد علي . اثر انهيار نظام النقد الدولي على البلاد العربية. المعهد العربي للتخطيط . الكويت . 1985 .
16. ف . كيلي. كوفالزون. المادية التاريخية. ترجمة احمد داود. دار الجماهير. دمشق. 1970.
17. فؤاد مرسي . الرأسمالية تجدد نفسها. سلسلة عالم المعرفة. الكويت . 1990 .
18. كارل ماركس. رأس المال بخمس مجلدات. ترجمة محمد عيتاني. مكتبة المعارف. بيروت. بدون تاريخ .
19. كارل هاينس دشنر. المولوخ /اله الشر (تاريخ الولايات المتحدة الامريكية) . ترجمة محمد حديد. دار قدمس . ط1 . 2003 .
20. ل . م .ليونيتف. الموجز في الاقتصاد السياسي. ترجمة ابو بكر عسل . دار الكاتب العربي. مصر . 1967 .
21. محمد عبد الشفيع عيسى. العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي. ط1. دار الطليعة. بيروت . 1984 .
22. هانس بيتر مارتين. هارالد شومان. فخ العولمة . ترجمة د . عدنان عباس علي . سلسلة عالم المعرفة. الكويت . 1998 .
23. هربرت ماركوز. الانسان ذو البعد الواحد. ترجمة جورج طرابيشي. ط3 . دار الاداب. بيروت . 1973.
24. هربرت ماركوز. الحب والحضارة . ترجمة مطاع صفدي . دار الاداب . بيروت . 1970 .
25. والاس بيترسون. الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي . بمجلدين . ترجمة برهان دجاني . مؤسسة فرانكلين . بيروت. نيويورك . 1967 .

المصادر بالانكليزية

1. **Weintraub & others. The economic growth controversy. First published. Macmillan press. LTD London. 1974.**
2. **Donella. Meadows H. & others. The limits to growth. A report for the club of Romes. New American library. Washington. 1972.**
3. **P.samuelson. economics 11th ed. London. Mc graw-mill international book co.1980.**